كلمة ونص

ميشيل خياط

عام جديد أفضل

سيكون العام الحالي أفضل من سابقه التعيس والموجع على ذوي الدخل المحدود من السوريين.
تلوح في الأفق القريب معطيات سياسية وعسكرية وطبيعية إيجابية تؤكد أن سنة ٢٠٢٣ ستكون أفضل.
ولعل المعطى الطبيعي هو الأقرب إلى اليقين الآن، والدليل كامن في أن هذه السنة الجديدة رطبة تستفيد من كميات أمطار جيدة هطلت في نهاية العام الماضي، علما أن موسم الأمطار ما يزال أمامه أربعة أشهر.
نحن بلد زراعي عمليا، والسنوات الخيرة هي نتاج أمطار جيدة على الرغم من الجهود التي بذلت قبل الحرب على سورية، لتوفير ري دائم من خلال السدود، إذ تم بناء (١٦٥) سداً.
يمكن للمساحات البعلية المزروعة بالقمح، أن تثمر في السنوات الماطرة، لاسيما وأنه لا يحتاج إلى كثير من المياه، وهذه المساحات كبيرة في سورية ومتوسطها ٩٠٠ألف هكتار سنويا، لكن اعتمادنا الأساسي هو على المساحات المروية المخصصة للقمح ومتوسطها السنوي ٧٥٠ ألف هكتار، وهي مضمونة العطاء.
لقد اعتمدت مأثرة القمح السورية في التسعينيات من القرن الماضي على الري بالدرجة الأولى، يوم بتنا دولة ذات اكتفاء ذاتي ومصدرة للقمح. صحيح أن زيادة أسعار شراء كيلو غرام القمح إلى ضعف السعر العالمي –آنذاك– قد حفزت وألهبت حماسة المنتجين، إلا أنه لولا قدرة التربة على الإنبات بوجود الماء، لفشلت كل الجهود، مهما كانت ضخمة، في الوصول إلى أرقام قياسية ٣و٤ ملايين طن في السنة. (تمت زيادة المساحة المروية ٢٤٠ألف هكتار باستصلاح الأراضي).
إذاً، بوجود أمطار جيدة حتى الآن أي في فترة زراعة القمح البعلي والمروي، وشبكات ري تزداد تباعا سواء في مسكنة غرب (٨٠ ألف هكتار بعد إصلاح محطات ضخ المياه من نهر الفرات وبحيرة الأسد)، أم في دير الزور (القطاعات الثالث والخامس والسابع التي أعيد استصلاحها وتقدر مساحتها المروية بثلاثين ألف هكتار)، وفي سهول حلب الجنوبية (٨٠٠٠) هكتار مروي جديد من نهر حلب الصناعي (قناة مسكنة غرب التي تنهل مياه الري العذبة من بحيرة الأسد عبر محطة البابيري القادرة على ضخ ٩٣متراً مكعبا من المياه في الثانية). بديهي أن هذه المعطيات قد جرى تفعيلها من خلال النجاح في إيصال أغلب احتياجات المنتجين من البذار المحسن والمغربل، وتأمين احتياجات موسم القمح من الأسمدة ولاحقا من المازوت لزوم آبار ضخ المياه.
كانت أسعار شراء القمح في العام الماضي جيدة، وفي كل عام تتم دراسة تكاليف الإنتاج ويجري في نهاية شهر آذار اعتماد أسعار جديدة في سياق مؤتمر الحبوب السنوي ونأمل أن تكون الأسعار في هذه السنة مجزية أيضاً وان توفر حافزا قويا للاستبسال في رعاية هذا المحصول وصونه فهو الأول في سورية، وتعيش على إنتاجه أغلب الأسر الفلاحية في الريف العربي السوري فهو يوفر لها الطحين والبرغل والفريكة، والدخل المادي الجيد، (وعندما يكون الفلاح السوري بخير تكون جميعاً بخير). أضف إلى ذلك، أن إنتاج القمح الجيد، يرفد المطاحن والأفران بجزء مهم من احتياجاتها لتأمين رغيف الخبز للشعب، في بلد يعد فيه الرغيف أساسيا على المائدة.
تسوقت الدولة السورية في العام الماضي ٥٢٥ألف طن من القمح، من إنتاج أكبر جرت العادة أن يحتفظ الفلاحون بنصفه إلى جانب، أن المحتل الأميركي يسرق حالياً عبر عملائه أغلب إنتاج الحسكة ودير الزور والرقة من القمح السوري، علما أن إنتاج هذه المحافظات أكثر من نصف إنتاج المحافظات السورية المحررة بالكامل.
وعلى الرغم من ذلك فإن الرهان في هذه السنة الجديدة، على وضع مائي أفضل سيضاعف الإنتاج والتسويق، ما يوفر على الخزينة السورية، مبالغ كبيرة من القطع الأجنبي في وقت شهدت فيه أسواق القمح العالمية ارتفاعات هائلة بسعر الطن بالدولار.
إن القيمة الفائقة للقمح في حياتنا السورية بشكل عام، تجعل من الإنتاج الجيد الوفير المتوقع، عاملاً مهماً ومؤثراً وفعالاً في جعل حياتنا أفضل، وتقليص صعابنا المعيشية. فاستبسلوا جميعا:وزارات، الزراعة والموارد المائية والتجارة الداخلية _على الأقل_ ومنتجين ومسوقين للوصول إلى قمح وفير.

إجراءات لمعالجة الأبنية الآيلة للسقوط

وزير الإدارة المحلية: إخلاء وهدم أي بناء بما يضمن الحفاظ على أرواح القاطنين

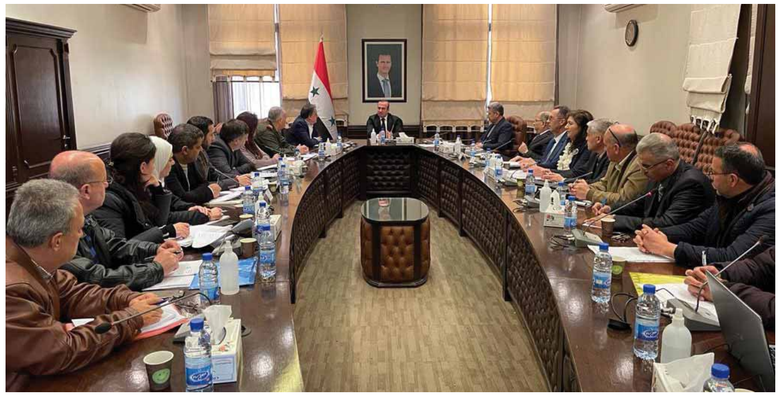

رئيس مجلس مدينة حلب لـ«الوطن»: عشرة آلاف مبنى مصنفة أنها خطرة في المحافظة تمت معالجة ألفين منها

الوطن

عقد أمس اجتماع في وزارة الإدارة المحلية والبيئة برئاسة الوزير حسين مخلوف رئيس لجنة القرار رقم /٤٩/م. ولعام ٢٠٢٢ بخصوص إجراءات معالجة الأبنية الآيلة للسقوط وتأمين القاطنين فيها وفي محيطها، في إطار متابعة دراسة التقارير الواردة من المحافظات والمعالجات الحاصلة من قبلها بخصوص الأبنية الآيلة للسقوط والتي تشكل خطراً على السلامة العامة والقاطنين فيها.
وتم خلال الاجتماع الاطلاع على الإجراءات المتخذة لدى المحافظات ونتائج عملها بهذا الخصوص ومدى التزامها في تنفيذ التعاميم والكتب الصادرة عن الوزارة بهذا الشأن.
وأكد الوزير مخلوف للحضور أن الهدف الرئيس هو أن نسبق أي حدث أو ضرر قبل وقوعه لضمان سلامة المواطنين والأملاك. ووجه إلى ضرورة متابعة اتخاذ الإجراءات الفورية من إخلاء وهدم لأي بناء آيل للسقوط بما يضمن الحفاظ على أرواح القاطنين ضمنه وضمن الأبنية المجاورة، مؤكداً التزام جميع الوحدات الإدارية بضرورة التأمين المباشر لقاطني الأبنية اللذين يتم إخلاؤهم وبشكل لائق لحين إتمام المعالجة أصولاً.
مشيراً إلى الصلاحيات والمهام والمسؤوليات المنوطة بالمجالس المحلية والمكاتب التنفيذية المنصوص عنها والتي لابد من تفعيلها واتخاذ جميع متطلبات حماية المجتمع المحلي وتأمينه في جميع الظروف بشكل عام وفي حالات الطوارئ والخطر بشكل خاص.
مع التشدد في محاسبة المخالفين والمتسببين في الوصول لمثل هذه الحالات من الأبنية.
وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال ما تم عرضه تبين أنه قد تم لدى مدينة حلب معالجة ما يصل إلى ١٩٣ بناء آيلة للسقوط كما يجري المتابعة في الكشف والمراقبة وبشكل مكثف لرصد أي أبنية تقع ضمن هذه الحالة وذلك على مستوى جميع الوحدات الإدارية في جميع المحافظات.
وسيتم متابعة النتائج ودراسة التقارير الدورية ومدى اتخاذ الإجراءات الوقائية في كل محافظة من مضمون تقاريرها المذكورة.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن رئيس مجلس مدينة حلب معد مدلجي أن المجلس بدعم ومتابعة من المحافظة قام بمعالجة وضع ألفي مبنى من خلال هدمها بشكل كامل لأنها كانت تشكّل خطراً على حياة الناس ويستمر العمل الآن لمعالجة وضع ١٥٠٠ مبنى آخر.
وأضاف مدلجي: إن هناك ما يقارب عشرة آلاف مبنى في مدينة حلب مصنّفة على أنها خطرة وفق الإحصائية التي قام بها الفريق الفني المعني بذلك.
حضر الاجتماع أعضاء اللجنة من معاوني وزراء (الإدارة المحلية والبيئة – الأشغال العامة والإسكان – الداخلية – العدل) وممثلو المحافظات في اللجنة المذكورة، وبمشاركة محافظ حلب ورئيس مجلس مدينه حلب والمديرين المعنيين في الوزارة.

التموين: عشرات الضبوط بحق التجار والباعة

الأسعار ترتفع بحماة بدلاً من أن تنخفض

حماة- محمد أحمد خبازي

على الرغم من إجراءات مصرف سورية المركزي الأخيرة التي نجحت في تخفيض سعر صرف الدولار في السوق السوداء، لم يلحظ انعكاس ذلك على أسواقنا المحلية، ولا تزال أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية مرتفعة، بل أكثر ارتفاعاً عمّا كانت عليه قبل تلك الإجراءات!.
وأكد مواطنون كثر بحماة لـ«الوطن»، الذين بيّنوا أنهم لم يلمسوا انخفاضاً حقيقياً بأسعار معظم المواد التي يشترونها يومياً، بل على العكس تماماً فبعضها ارتفع بنسبة ما بين ١٥ – ٣٥ بالمئة!.
وأوضح بعضهم أن التجار والباعة متمسكون بقرارهم رفع الأسعار حتى لو انخفض الدولار إلى أدنى مستوى، فكما يبدو ليس من السهل عليهم التنازل عن أرباحهم الفاحشة التي يجنونها من الناس، حتى لو كان الثمن المزيد من شقائهم وتعبهم اليومي. ولفت آخرون إلى أن الأسعار إلى صعود بدلاً من الهبوط، فعلى البندورة البلاستيكية كان منذ أيام بـ٢٥٠٠ ليرة واليوم بين ٣٠٠٠ و٣٥٠٠ ليرة، والبطاطا نخب أول بـ٢٥٠٠ ليرة، والبانذنجان الأسود بين ٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ ليرة، والخيار البلاستيكي ٢٥٠٠ ليرة وكيلو البصل الأخضر بـ٥٠٠٠ ليرة.
وأشار آخرون إلى أن سعر كيلو السكر يختلف من محل لآخر، فبعض المحال ما زالت تبيعه بـ٧٠٠٠ ليرة، وأخرى بـ٦٥٠٠ ليرة، فيما الرز القصير والجيد يباع بـ٧٥٠٠ ليرة، وليتر زيت القلي بـ١٨٠٠٠ ليرة، وكيلو السمن النباتي ٢٥٠٠٠ ليرة وأوقية القهوة بين ٩٠٠٠ – ١١٠٠٠ ليرة.
أما يتعلق بالمواد غير الغذائية، وعلى سبيل المثال، فقد كشف عدد من باعة الأدوات الصحية لـ«الوطن»، أن أسعار معظم المواد ارتفعت منذ بداية هذا العام بنحو ١٥ بالمئة لكل أنواع السراميك والبلاط والرخام، والمغاسل والبياضات!.
وعزا عدد من الباعة ارتفاع الأسعار المطرد بدلاً من هبوطها رغم استقرار سعر الصرف بالسوق الموازي للرسمية، إلى تحكم التجار الكبار وفرضهم الأسعار التي يرغبون، بحجة الضرائب والرسوم وأجور النقل، وارتفاع أسعار المازوت والبنزين.
وبيّن بعضهم أن العديد من التجار الكبار يفرضون عليهم أسعاراً غير التي يعطونهم فواتير بها، فـ«الفواتير للتموين فقط» بحسب تعبيرهم!.
ومن جهته، بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن حماية المستهلك تنظم الضبوط بحق المخالفين، الذين يبيعون بسعر زائد أو لا يعلنون عن الأسعار أو يحجبون المواد عن التداول.
وأوضح أنه الدوريات نظمت خلال الأيام القليلة الماضية العشرات من الضبوط بحق تجار الجملة والباعة، الذين يبيعون كل أنواع المواد الغذائية بسعر زائد.
كما تم تنظيم العشرات من الضبوط بحق العديد من التجار الذين ارتكبوا مخالفات حجب مواد من التداول، ومنح فواتير غير صحيحة لمواد غذائية وخضار وفواكه بالجملة، والمبيع بسعر زائد أيضاً.

بعد الانتهاء من مشروع الربط الكهربائي

محافظ إدلب لـ«الوطن»: خلال ١٠ أيام سوف تعود الكهرباء إلى مدينة معرة النعمان

محمد منار حميجو

أكد محافظ إدلب ثائر سلهب في تصريح لـ«الوطن» العمل على إعادة التغذية الكهربائية إلى مدينة معرة النعمان في ريف إدلب المحرر خلال ١٠ أيام وذلك بعد الانتهاء من مشروع الربط الكهربائي بينها وبين مدينة خان شيخون، موضحاً أنه سوف تتم أولاً تغذية المدينة ومن ثم لاحقاً القرى المجاورة لها.
وأنهت أمس الورشات الفنية لدى شركة كهرباء إدلب أعمال مشروع الربط الكهربائي بين مدينة معرة النعمان وخان شيخون بريف إدلب المحرر وذلك بطول ٢٨ كيلو متراً.
وتتركز الأعمال حالياً على مد الأمراس داخل أحياء المدينة، وتركيب محولتي التوتر المنخفض، لتزويد المنازل والمحال التجارية والحرفية بالطاقة الكهربائية، كما تبلغ تكلفة المشروع ٣ مليارات ليرة حسب تصريحات صحفية للمدير العام للشركة ممدوح عبدو.
وفيما يتعلق بعودة الأهالي إلى المدينة كشف سلهب أن نحو ١٠٠ عائلة أعادت ترميم منازلها في حين أن عدد العائلات المسجلة للعودة إلى المدينة نحو ١٣٠٠ أسرة، متوقعاً أن تزداد العودة خلال الصيف القادم وخصوصاً بعد الانتهاء من العام الدراسي باعتبار أن هناك العديد من العائلات تقطن في محافظات أخرى وأولادها مسجلون في مدارس تلك المحافظات كما تزداد العودة مع تحسن الطقس.
سلهب أشار إلى أن كل منطقة مدرجة على قائمة العودة إلا أنه لا يمكن إعادة الأهالي إلى أي منطقة إلا بعد تهيئة ظروف العودة وأن تكون المنطقة آمنة ١٠٠ بالمئة مثلما حدث في معرة النعمان وباقي المناطق الأخرى التي عاد إليها الأهالي.
وأشار سلهب إلى أنه يتم تزويد إدلب بطلب ونصف الطلب من المازوت يومياً خلال الشهر الحالي، في حين الشهر الماضي كان هناك طلب واحد فقط، مشيراً إلى أن حاجة إدلب في هذا الشهر نحو طلبين من المازوت يومياً باعتبار أن الحاجة للزراعة في مرحلة البذار أي المرحلة الأولى ١,٢ مليون ليتر في حين تم توزيع حالياً ٧٠٠ ألف ليتر على المزارعين.
وأكد سلهب أن الملكية مصانة لمن عاد إلى أرضه، موضحاً أنه بمجرد إبراز المالك بياناً عقارياً بالأرض التي يملكها يتم تسليمه أرضه مباشرة من دون أي تعقيدات، وفي حال كان هناك شخص آخر يستثمر الأرض فيطلب منه تسليم الأرض لصاحبها، لافتاً إلى أنه في حال كان الشخص الذي كان يستثمر الأرض دفع تكاليف في الأرض فإنه يتم حل الخلاف بينهما إما بإمهال المستثمر حتى يحصد الموسم الذي زرعه أو بدفع التكاليف له.
ولفت إلى أن ٨٠ بالمئة من مؤسسات الدولة تم نقلها إلى خان شيخون وهناك بعض المؤسسات في مدينة حماة لم يتم نقلها بعد بسبب قلة المباني في خان شيخون.

٨٠ بالمئة من مؤسسات الدولة تم نقلها إلى خان شيخون